النأي بالمنابر الدينية عن ما يثير الفتن والفرقة

كما كان حال الحوار وما يتطلبه من عملية تهيئة للجو العام، صار الأمر مع الانتهاء من الاتفاق على مختلف القضايا العمد إلى تهيئة الواقع من أجل تنفيذ تلك المخرجات ولذلك يبدو واقع الحال على نحو من النشاط في كثير من الاتجاهات، منها تلك الأنشطة التي تقوم بها ومنظمات المجتمع المدني، ومنها التابعة للجهات الرسمية باعتبارها حاملة لجزء من الدور في هذا الجانب.
في هذا السياق يأتي كشف وزارة الأوقاف عن ضوابط ومرتكزات مشروع ميثاق العمل الدعوي والإرشادي المرتكز على اعتبار كافة الميادين الدعوية وفي مقدمتها المساجد مظلة واسعة تحوي كل أطياف المجتمع اليمني ومختلف شرائحه وضرورة تجنيبها الصراعات الفكرية والتبعيات الفئوية والطائفية والحزبية.
ومن المقرر أن يناقش الملتقى الإرشادي الخامس الوثيقة بكافة تفاصيلها وإثراءها بالملاحظات ليتم إقرارها كمرجعية وتشريع قانوني تستند إليها الوزارة لترشيد الخطاب الديني وتعزيز مبدأ الوسطية والاعتدال للعاملين في قطاع الإرشاد الديني لمواجهة مظاهر الخروج عن هذا المنهج إفراطا وتفريطا بشكل عام والعمل على جمع الكلمة ووحدة الصف بين أبناء الوطن والنأي بالمنابر الدينية عن ما يثير الفتن والفرقة والنزاع والخصام والتناحر بين أطياف المجتمع ومختلف شرائحه.
أهمية الدور الكبير للقطاع الإرشادي هو الدافع أيضا لإقرار تنظيم قوافل دينية تعتزم وزارة العدل القيام بها بأمانة العاصمة والمحافظات والمدارس والجامعات خلال الفترة القادمة بقصد توعية وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتعزيز روابط الأخوة والمحبة بين أفراد المجتمع وتعميق روح الولاء والانتماء الوطني في نفوس الجميع والحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن والقيام بواجب النصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
ويبقى المطلوب أيضا تنشيط الجانب الرقابي واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه من يعمل على إثارة الفتنة وشق الصف والوحدة الوطنية عبر المنابر الدينية في مساجد الجمهورية وهو ما أكد عليه وزير الأوقاف والإرشاد.

متخصصون في السياسة يناقشون تحديات المرحلة القادمة

استعرض عدد من الأكاديميين والمحللين السياسيين الصعوبات والتحديات إلى قد تواجه تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وفي مقدمتها غياب الديمقراطية الحقيقية في المجتمع اليمني وانخفاض نسبة الوعي وسيطرة مراكز القوى والقبيلة على السلطات المحلية التي قد تؤثر سلباً في إدارة وقيادة الأقاليم بالشكل المطلوب، إضافة إلى الخلل القائم في التوزيع على أساس المساحة الجغرافية والكثافة السكانية.
وأكد المشاركون في ندوة "الخارطة السياسية والديمغرافية لليمن ما بعد الحوار الوطني" أهمية أن تشكل الأقاليم وفق رؤية علمية منهجية تضمن الحل العادل للقضية الجنوبية والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وتطبيق سيادة القانون على الجميع حسب تعبيرهم.
واعتبروا الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني خارطة طريق للمستقبل المأمول وتحقيق الأمن والاستقرار وإشاعة الطمأنينة في أوساط المجتمع وإعادة الأمل في مستقبل أمن لوطن واحد وموحد ؟ تهدده التجزئة والتشطير وتجنبه السقوط في الهوة السحيقة.
أوراق العمل التي قدمها عدد من الأكاديميين تناولت: رؤى علمية فكرية لتقييم مخرجات الحوار الوثيقة ، وشكل الدولة، ومواقف القوى المحلية والإقليمية والدولية من نتائج الحوار، والتحالفات والصراعات المتوقعة، والفرص والتحديات في الواقع الراهن.

الثورة
www.althawranews.net
الاثنين 3 ربيع ثاني 1435هـ 3 فبراير 2014م العدد 17973
Monday : 3 Rabia Thani 1435 - 3 February 2014 - Issue No. 17973

إنشاء هيئة رقابية لتنفيذ المخرجات الحوارية ضمان لنجاح العملية السياسية

المرحلة التأسيسية تتطلب الشروع نحو صياغة الدستور والانتخابات الرئاسية

بعد الانتصار التاريخي الذي حققه مؤتمر الحوار الوطني يقف اليمنيون اليوم أمام اختبار حقيقي لمرحلة أصعب متمثلة في تنفيذ المخرجات الحوارية والتأسيس لعقد اجتماعي جديد نحو الدولة اليمنية الاتحادية الجديدة ,
سياسيون ومراقبون يتحدثون لـ"الثورة" عن رؤيتهم حول المرحلة التأسيسية التي تكفل الانتقال السياسي السلمي للمستقبل:

● د.أحمد عوض بن مبارك

● خالد باراس

● د.فاتن محمد عبده

● باسم الحكيمي

● ماجد فضائل

استطلاع / أسماء حيدر البزاز

البداية كانت مع الدكتور أحمد عوض بن مبارك أمين عام مؤتمر الحوار الوطني والذي أفادنا بالقول : انتصر اليمنيون وانتصرت حكمتهم في الإنجاز الوطني الذي حمل أبعادا سياسية وحضارية وحقوقية لكل مخرج من مخرجات الحوار الوطني , الذي مر بمراحل عسيرة وصعوبات بالغة سعت لإفشاله إلا أن تلاحم القوى والمسؤولية الوطنية كانت هي الحاضرة وبقوة لإتمام هذا المشروع الوطني الذي لن يثمر إلا في هذه المرحلة التأسيسية بتضافر كل القوى السياسية في البلاد في عملية تنفيذ المخرجات والرقابة عليها والتغلب على العوائق والصعوبات التي ستواجه هذه المرحلة بصدر رحب وحسن نوايا وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح الضيقة لتحقيق حلم اليمنيين أجمع بالمدنية والدولة العادلة والمواطنة المتساوية التي قدمت في سبيلها التضحيات الجسيمة .

الحكم الرشيد

وأما السياسي منير سفيان فيرى أنه لا بد الآن من الشروع نحو تأسيس منظومة الحكم الرشيد الذي تقوم على الشفافية والمسؤولية مع المساءلة حيث إن أغلب المخرجات الحوارية دعت إلى إيجاد مؤسسات حكم جديدة سيتم بناؤها على أساس مبادئ الحكم الرشيد وهي (الشفافية والمساءلة , المساواة والعدالة ,الكفاءة والفاعلية , توسيع المشاركة الوطنية , سيادة القانون ومحاربة الفساد) , مؤكدا على ضرورة تجفيف وسد منابع الفساد في كل المجالات وإخضاع كل مسؤولي الحكومة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام لمعايير المسؤولية المؤسسية والفردية وفق منظومة الحكم الرشيد .

المجتمع الدولي

من جهتها ترى الدكتورة فائزة المتوكل ممثل مكون منظمات المجتمع المدني بالحوار أن هذه المرحلة التأسيسية تتطلب دعما غير محدود من المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة لكون اليمن يمر بمرحلة حساسة لبناء الدولة الاتحادية الجديدة وتفعيل الدور الرقابي المحلي والدولي في مراقبة سير تنفيذ المخرجات ومعاقبة معرقلي تنفيذها لما يسهم في توطيد وإرساء معالم الأمن والاستقرار في البلد .

مراحل التأسيس

السياسي ماجد فضائل عضو التنسيقية العليا لفرق مؤتمر الحوار الوطني يقول : إن المرحلة التأسيسية تقوم على أساس تقييم المرحلة الانتقالية السابقة ومن ثم استكمال تنفيذ المهام المتبقية والتي لم تنفذ أو نفذ جزء منها في المرحلة السابقة كل هذا وفق جدول زمني دقيق وواضح يكون على مرحلتين المرحلة الأولى تبدأ مباشرة الآن من بعد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتنتهي بالاستفتاء على الدستور، حيث يتم في هذه المرحلة تشكيل لجنة صياغة الدستور ومن ثم صياغة الدستور والإشراف وإقرار الدستور بعد ذلك التكثيف من حملات التوعية المجتمعية يأتي معها مزامنة إنجاز سجل الناخبين والتهيئة لعملية الاستفتاء من استكمال تنفيذ النقاط الـ20 و11 وإطلاق سراح كل المعتقلين والمتظاهرين الذين اعتقلوا بصفة غير قانونية وإنهاء كافة النزاعات المسلحة واتخاذ خطوات فعلية نحو تحقيق العدالة الانتقالية بإصدار قانون العدالة الانتقالية ومن ثم التحضير للاستفتاء على الدستور وتنتهي هذه المرحلة بالاستفتاء على الدستور .
ومضى يقول : ومن ثم تبدأ المرحلة الثانية من بعد الاستفتاء على الدستور وفيها يتم بناء شكل الدولة الجديد ومؤسستها وإصدار التشريعات وقوانين السلطة القضائية وتشكيل المحكمة الدستورية والتهيئة للانتقال من الدولة البسيطة إلى الدولة الاتحادية وفق الدستور الجديد ومن ثم اصدار قانون الانتخابات الجديد بحسب شكل الدولة الجديد وتشكيل اللجنة للانتخابات والإعداد للانتخابات وتنتهي هذه المرحلة بإجراء الانتخابات .

منظومة الحكم

وأما السياسي خالد باراس – رئيس فريق القضية الجنوبية في الحوار فقد أوضح قائلا : نحن الآن أمام خطوات الانتقال إلى منظومة حكم جديد قادر على استيعاب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حصلت على الساحة اليمنية وعكس بنود وتوصيات وثيقة المخرجات في العقد الاجتماعي الجديد والدستور الذي سوف يضاهي دساتير الدول المتقدمة كمشروع وطني جامع يعيد لليمن مكانته الحضارية والتاريخية , لنصل إلى قمة الهرم من حلول الانصاف وجبر الضرر والتسامح والتصالح لتحقيق أسس العدالة الاجتماعية نحو دولة اتحادية جديدة .
مضيفا : إن هذه المرحلة هي مرحلة صدق نوايا ولتوثيق مدى تلبية تلك المخرجات الحوارية لمطالب وطموحات أبناء الشعب اليمني ككل جنوبا وشمالا , فقبولها ونجاحها وانتصارها لإرادة الشعب يعتمد على الممهدات والمقدمات التي يجب أن تبدأ في هذه المرحلة التأسيسية للدولة الاتحادية الجديدة ولإعادة الثقة والتواصل بين السلطة وهيئتها المحلية والمركزية وبين المجتمع بأن هناك جدية بتنفيذ المخرجات الحوارية ونية حسنة وصادقة لحل تلك القضايا وفق ضمانات تعتمد على مراقبة دولية وبإنشاء هيئة رقابية مشكلة من مختلف مكونات الحوار الوطني لمراقبة سير تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وجدولتها زمنيا ما أمكن ذلك .

كفاءات وطنية

ويرى الناشط باسم الحكيمي أنه لا بد من تشكيل حكومة كفاءات مهنية واحترافية بعيدة عن سيطرة مراكز النفوذ بالإضافة إلى تشكيل هيئة تأسيسية جديدة وفقا لقاعدة الشراكة الوطنية لكونها الضامن الوحيد لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني فمخرجات الحوار، تحتاج إلى مؤسسات دستورية قوية تعمل على تنفيذها من خلال جدول زمني واضح ومحدد , مع مراعاة تشكيل هيئة وطنية من مكونات مؤتمر الحوار تقوم بالرقابة على تنفيذ المخرجات، ومراقبة، حكومة الكفاءات والهيئة التأسيسية بتنفيذها للمخرجات الحوارية وفقا للآلية الزمنية المحددة، كما تقوم بعملية تقييم كل 3 أشهر للحكومة للتأكد من مدى التطبيق والإنجاز في التنفيذ, موضحا إن الرقابة والتقييم من أهم القضايا التي يجب توفرها لضمان تنفيذ المخرجات في الوقت المرسوم لها .

د. احمد با حارثة

فلسفة الفيدرالية اليمنية

قال أحد الشعراء في وصف الإنسان :
وتزعم أنك جرم صغير
وفيك انطوى العالم الأكبر

وإنني أستعير هذا البيت لأنقله إلى اليمن الذي يشغل مساحة صغيرة في العالم العربي الكبير الممتد من الخليج إلى المحيط، ومع ذلك فوطننا اليمني على صغر مساحته قد انطوى على ما يشمله الوطن الأكبر من تنوع في كل شيء في الجغرافيا والمناخ والتاريخ والخصائص الاجتماعية بتعددها وتنوعها، فإذا أخذنا التاريخ كمثال نلاحظ أوجه تشابه قلما تجتمع في قطر واحد، منها أن الوطن العربي ككل قد تراوح بين أن تحكمه دولة واحدة بكل أقطاره وبين أن يتوزع بين دولتين أو أكثر، وهو ما حدث في اليمن الذي تارة يحكم من قبل دولة واحدة تجمع أنحاءه تحت حكمها وتارة يتوزع تحت دولتين أو أكثر، ومنها أن أجزاء من الوطن العربي قد وقعت تحت الاستعمار الأوروبي إما بالاحتلال أو ببسط النفوذ وأجزاء نجت من ذلك كله، وهو ما نجده في اليمن فأجزاء منه بسط المستعمر الأوروبي فيه نفوذه أو احتلاله وأجزاء كانت بمنأى عنه . وهكذا دواليك .
وكل ما ترتب على ذلك التنوع والتغاير في الوطن العربي الكبير، أرضًا وإنسانًا، سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، حدث في اليمن وحدها، ومع ذلك فنحن نطمع أن نلم شتات الوطن العربي في دولة واحدة، ومن هنا تمثل وحدة اليمن بالذات تحديًا لذلك المطلب القومي في مدى نجاحه وواقعيته، لقد كانت وحدة اليمن تقدم بوصفها نواة للوحدة العربية الكبرى، وليت من كانوا يطلقون ذلك التوصيف كانوا يعنون ما يقولون ويفقهون أبعاده .
إن ما حدث في اليمن لأبعد ما يكون عن ذلك التوصيف، لقد حدثت الوحدة التي كان يخشاها بعض المثقفين في مصر من مشروع الوحدة العربية عند طرحه في أوائل القرن الماضي حيث خشي بعضهم على خصوصية مصر وتميزها من هكذا وحدة، وحدث صراع في الصحافة آنذاك بين المؤيدين الطامحين والرافضين المتوجسين، وكان مطالبات المؤيدين أنه لا يشترط في الوحدة إلغاء التمايز وإذابة الخصوصيات وذهبوا يستشهدون بالوحدة البريطانية وأمثالها من التجارب الوحدوية في الغرب، حيث يتعايش الشعب بكل تمايزاته المجتمعية في إطار دولة واحدة بحيث لا يطغى مجتمع على آخر ولا جهة على أخرى، تمامًا كما يلتقي ماء النهر بماء البحر أو بحر معين ببحر مجاور فلا يبغي أحدهما على الآخر، فما بالك بثلاثة أبحر في دولة واحدة كاليمن !! ومن ثم لم تشكل الوحدة اليمنية بنموذجها الحالي حالة مشجعة لتكرارها بل جعلت كل بلد عربي ينكفئ على نفسه خائفًا على حالته وطبيعته الخاصة من أي ذوبان أو طفرة تغيير قد تجري عليه إذا ما فكر في وحدة مع دولة مجاورة ولاسيما إذا كانت تفوقه في بعض الجوانب الحساسة لديه .
ومن ثم كنا بحاجة إلى نظام جديد لدولة الوحدة في اليمن يستوعب طبيعتها الفسيفسائية، ومن ثم يكون صالحًا لأن يكون نواة حقيقية لأي وحدة عربية مماثلة أو لأي دولة تريد أن تنضم معنا، أو يصلح لأي تجمع إقليمي يطمح في إقامة وحدة إقليمية في إطار دولة واحدة أسوة باليمن كدول الخليج أو دول الشام أو دول المغرب . واليمن الدولة العربية المؤهلة لإعطاء النموذج الوحدوي الصالح لما ذكرته آنفًا من سياقات تشابه فيه العالم العربي بأجمعه، وهو ما تحقق في ختام مؤتمر الحوار الوطني التي نستشرف أن تتحول مخرجاته قريبًا من أحبار على الورق إلى أخبار على الأرض .

أكد أن التحريض لا يخدم الجميع

"أنصارالله" يطالب وسائل الإعلام بتبني خطاب منصف

الثورة / السياسية

طالب تقرير لـ"أنصار الله" بفتح تحقيق عاجل حول ما قالوا أنه خطاب تحريضي ضد هذا المكون.. وقال تقرير أصدره قسم المجتمع المدني وحقوق الإنسان – أنصار الله "يرصد الخطاب التحريضي في الصحف والمواقع الالكترونية" وحصلت "الثورة" على نسخة منه: نعتبر هذا التقرير بلاغا إلى النائب العام حيث نطالب بفتح تحقيق في الجهات والمؤسسات التي قامت بالتحريض، والإعلان عن إدانة التحريض في وسائل الإعلام والعمل على توعية المجتمع وتعزيز مبدأ التعايش.
وكان قسم المجتمع المدني وحقوق الإنسان – أنصار الله عقد مؤتمرا صحفيا أمس الأول استعرضوا فيه رصدا كميا ونوعيا لما وصفونه بالتحريض.
وقالت آمال المأخذي مديرة القسم: إن مكون أنصار الله عانى ولا يزال من تزييف الإعلام للحقائق.. وأشارت إلى أن هناك صحفا ومواقع تتبع جهات لم تسمها تعمل على زرع الحقد والكراهية تجاه هذا المكون.
ودعا محمد الشيخ وزارة الإعلام إلى الاضطلاع بدورها في مراقبة وسائل الإعلام والى التقيد بقانون المطبوعات والنشر الذي يتضمن تجريم وتحريم التحريض الطائفي والمذهبي بين فئات الشعب.
وأضاف "الإعلام يمكن أن يكون محرضاً للفتنة السياسية والاجتماعية ويمكن أن يكون محرضاً للتهدئة".. وأشار إلى أن الوطن ليس بحاجة الى مزيد من التوتر.. داعيا وسائل الإعلام المختلفة إلى تبني خطاب سياسي واع وتنموي.
وفيما انتقد التقرير بعضً الصحفيين خص عدداً من الصحف تتبع جهات بعينها أكدت آمال المأخذي أن الأمر خضع لمعايير في عملية الرصد لم يكن من ضمنها أي استهداف متعمد وإنما ما تضمنه التقرير هو تصدر هذه الصحف لكمّ الخطاب التحريضي الذي تبنته حسب قولها.
وقال التقرير: إن أكثر خطابات التحريض جاءت في اطر متنوعة وبأساليب متعددة بين اخبارية مجردة الى تغطيات أو متابعات أو مقالات تحليلية أو أخبار قصيرة، غير أن المؤسف في ذلك هو الخرق الواضح والفاضح للمبدأ المهني المعروف والمتفق عليه من قبل الجميع.
أما طبيعة خطابات التحريض كما تضمنه التقرير فتنوع بين (تشويه سمعة، تمييز، دعوة للعنف، ودعوة للقتل).
وحذر التقرير من "ما سيترتب على ذلك التحريض من خلق الفتنة الطائفية البغيضة التي لم يعهدها المجتمع اليمني عبر العصور الذي عرف بالتعايش بين جميع مكوناته".
وأشار إلى أن وسائل الإعلام المقروءة التي تضمنها التقرير "قد ابتعدت كل البعد عن اخلاقيات مهنة الصحافة وأخلت بمصداقيتها بل وإنسانيتها أيضا ببث الأخبار الكاذبة وعدم تحري المصداقية في ما تطرحه على قواعدها الاجتماعية التي تتابع ما تنشره تلك الوسائل وتتلقاه بالقبول، كل ذلك من أجل تحقيق مصالح حزبية أو سياسية ضيقة إضرارا بالمصلحة العليا للوطن والمجتمع الذي لا سمح الله لو دخل في حروب طائفية فإن آثارها ستعم الجميع وستستمر لأجيال قادمة".